مجلة العلوم التجارية و التسيير
ISSN : 1112 - 4148
المجلد: 19 العدد:1(2023)

دراسة تحليلية لواقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2015–2020)

Analytical study of the reality of the agricultural sector in Algeria and its role in achieving food security during the period (2015-2020)

تيجاني ريم[1]* **طميني مروة [2]**
Tidjani Rim **Tamini Maroua**

[1] جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة ،
✉ tidjani.rim@univ-setif.dz
[2] جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة،
✉ tamini.maroua@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام : 2023/12/29 تاريخ القبول: 2024/01/19 تاريخ النشر: 2024/01/31

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2015–2020)، وذلك من خلال معرفة الإطار النظري للأمن الغذائي، وبيان واقع القطاع الفلاحي من خلال عرض أهم برنامج تنموي خلال هذه الفترة، ومحاولة الإلمام بالإمكانيات المتاحة لهذا القطاع، ثم رصد وضعية الأمن الغذائي، حيث اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام مختلف الأدوات كالجداول والبيانات الإحصائية والتقارير السنوية لتطورات القطاع الفلاحي. قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القطاع الفلاحي لا يزال غير قادر على تلبية احتياجات السكان من المواد الأساسية لغذائهم اليومي على الرغم من توافر إمكانيات النشاط الفلاحي نتيجة النزوح الريفي وعزوف اليد العاملة عن القطاع الفلاحي وتوجهها إلى الصناعة والخدمات.

الكلمات المفتاحية: *الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، القطاع الفلاحي، التنمية الفلاحية.*
تصنيفات JEL *: Q18، O13*

* المؤلف المراسل: تيجاني ريم ، ✉ tidjani.rim@univ-setif.dz

A B S T R A C T

This study aims to know the extent to which the Algerian agricultural sector contributes to achieving food security during the period, by knowing the theoretical framework of food security and explaining the reality of the agricultural sector by presenting the most important development program during this period, and trying to know the capabilities available to this sector, then monitoring security monitoring Foods where we relied on the descriptive analytical approach through a different use of tools such as tables, statistical data and annual reports of the developments of the agricultural sector. Through this study, it has been reached several results, the most important of which is that the agricultural sector is still unable to meet the needs of the population from the basic materials for their daily food, despite the availability of the capabilities of agricultural activity as a result of rural displacement, the reluctance of the workforce from the agricultural sector and its direction to industry and services.

Key words: Food security, Self-Sufficiency, The agricultural sector, Agricultural development.
JEL Classification: Q18, O13

1. مقدمة

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه العالم اليوم، أصبح من الضروري البحث عن سبل لضمان الاستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالقطاع الفلاحي يشكل لبنة أساسية في النمو الاقتصادي والذي يساهم بدوره في تحقيق أهداف التنمية من خلال زيادة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، مع توفير مناصب شغل خاصة في المناطق الريفية وتوفير المواد الأولية للتصنيع والنهوض بقطاع الصناعات الغذائية، وبالتالي تحسين الميزان التجاري وتحقيق الأمن الغذائي.

نظرا للتحديات الجمة التي يواجهها القطاع الفلاحي للجزائر، والتي أدت بها إلى التبعية للخارج من خلال استيراد المواد الغذائية، أطلقت الحكومة الجزائرية برامج تنموية شاملة تستهدف تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني للنهوض بالقطاع الفلاحي، من خلال تحسين البنية التحتية وتشجيع المزارعين على الاستثمار في القطاع الفلاحي بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتخفيض فواتير الاستيراد، مما يمهد الطريق لتحقيق التنمية وتحسين مستقبل القطاع الزراعي في البلاد وتحقيق الأمن الغذائي. ومن خلال ما تم التطرق إليه نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2015–2020)؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة، تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بمصطلح الأمن الغذائي؟
- كيف ساهمت البرامج التنموية خلال الفترة (2015–2020) في النهوض بالقطاع الفلاحي؟
- إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق أمنها الغذائي؟ وكيف ساهم القطاع الفلاحي في ذلك؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- الإحاطة بمفهوم الأمن الغذائي في عديد من الجوانب؛
- رصد حالة القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال أهم البرامج التنموية خلال الفترة (2015–2020)؛
- الوقوف على وضعية الأمن الغذائي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتنا لتحليل الوضعية الغذائية في الجزائر، وذلك من أجل معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال البرامج التنموية الشاملة التي وضعتها الحكومة والموارد المتاحة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج القائم على جمع المعلومات ووصف خصائص الظاهرة موضوع الدراسة وتحليلها.

محاور الدراسة:

للإجابة على التساؤل المطروح في الإشكالية، وللإلمام بمختلف جوانب البحث ارتأينا أن تكون خطوات الدراسة مقسمة إلى النقاط التالية:

- التأصيل النظري للأمن الغذائي؛
- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- دراسة وضعية الأمن الغذائي في الجزائر.

2. التأصيل النظري للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من أهم أولويات السياسات الاقتصادية في أي مجتمع، فهو حق أساسي لجميع الناس لضمان الحياة الكريمة وهدف استراتيجي للبلاد لضمان السيادة، لذلك لا بد من دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي وتوضيح أولوياته.

1.2. مفهوم الأمن الغذائي:

نظرا للاهتمام الكبير الذي يحظى به الأمن الغذائي من قبل المنظمات الدولية والعالمية، فقد تعددت التعاريف والمفاهيم المرتبطة به.

–**تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO)**: لقد جاء في تعريف المنظمة أن "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بالفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية وتضمن لهم أن يعيشوا حياة صحية ونشيطة". (سالت، 2017، صفحة 47)

–**تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (OADA)**: على أنه "توفير الغذاء بالكم والنوع اللازمين لنشاط وصحة جميع أفراد المجتمع، بالاعتماد على الإنتاج المحلي وعلى المزايا النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة وإتاحتها لمواطنيها بما يتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم الشرائية". (رحماني، 2021، صفحة 49)

من خلال هذا التعريف، يتضح أن مفهوم الأمن الغذائي يشتمل على ثلاث ركائز هي: (قصوري، 2012، الصفحات 60–61)

–**توافر السلع الغذائية:** في الأساس الأمن الغذائي لا يتطلب إنتاجاً محلياً للاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يتطلب توفير الموارد اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات من خلال تصدير المنتجات الأخرى، بحيث تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاجها عن الدول الأخرى؛

–**استقرار التموين الغذائي طوال الوقت:** إن إتاحة السلع الغذائية بصورة مستمرة في الأسواق، يستدعي إلى وسائل للتخزين والتسويق؛

–**الحصول على الغذاء:** أي توفر القدرة الشرائية، بحيث تكون أسعارها معقولة في متناول أفراد المجتمع.

أما **البنك الدولي** فقد عرف الأمن الغذائي على أنه "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة. وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله." (قويسي و بن موسى، 2022، صفحة 431)

وعلى ضوء التعاريف السابقة، يمكن الاستنتاج أن مفهوم الأمن يشير إلى الظروف التي تسمح للمواطنين الحصول على متطلباتهم الضرورية دون أي نقص وفي حدود دخلهم، سواء تم إنتاجه محليا أو عن طريق الاستيراد.

2.2. أبعاد ومستويات الأمن الغذائي:

1.2.2 أبعاد الأمن الغذائي:

تتمثل أبعاد الأمن الغذائي فيما يلي: (دبار، 2019، صفحة 25):

– **البعد الزمني:** وهي قدرة أي دولة من توفير احتياجاتها اللازمة من الغذاء سواء في الأجل القريب أو البعيد في ظل مختلف التحديات التي تواجهها الاقتصاديات، فالمواطن لا يهمه إلا تلبية على احتياجاته الغذائية الضرورية دون حرمان وفي حدود دخله بغض النظر عن كيفية إدارة الدولة لميزانيتها؛

– **البعد الاقتصادي:** إن لجوء الدول النامية للاستيراد بغية تحقيق أمنها الغذائي سيعرضها للتبعية الغذائية الدائمة، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى العجز في ميزان مدفوعاتها، كما يعرضها لخطر ارتفاع الأسعار كنتيجة لارتفاعها في الأسواق العالمية، مما يؤدي ذلك إلى ضعف القيمة الشرائية للعملة المحلية، بالإضافة إلى ضياع فرص التطوير والتنمية لهذه الدول بسبب تخليها عن المشاريع من أجل توفير الإمدادات الغذائية اللازمة لأفراد المجتمع؛

– **البعد السياسي:** إن الاعتماد المستمر على استيراد المواد الغذائية الضرورية سيقلل من استقلالية الدول المستوردة، لاسيما وأن إنتاج القمح ينحصر في مجموعة من الدول التي تسيطر على تجارتها العالمية، والتي بإمكانها التكتل في احتكار قوي، وبذلك فإن مشكلة عدم وفرة الغذاء أصبحت مشكلة سياسية أكثر من كونها مشكلة اقتصادية؛

–**البعد الاجتماعي:** يتمثل البعد الاجتماعي في الهجرة من الريف إلى المدينة وهذا يتطلب تشجيع التنمية الريفية وتحقيق الازدهار في الاقتصاد الزراعي لتحقيق ازدهار العاملين والمزارعين وتحسين مستواهم المعيشي من أجل زيادة الإمدادات الغذائية. (زيادي، 2023، صفحة 365)

2.2.2 مستويات الأمن الغذائي:

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي، وهما: (دوفي و واعر، 2021، صفحة 68)

– **الأمن الغذائي المطلق:** يقصد به إنتاج الدولة للغذاء بما يعادل أو يتعدى الطلب المحلي، والأمن الغذائي المطلق هو مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، إلا أنه يصعب تحقيق هذه الوضعية، كما أنها الدولة في هذه الحالة لا تستطيع الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.

– **الأمن الغذائي النسبي:** يقصد به قدرة الدولة على توفير المواد الغذائية كليا أو جزئيا، أي القدرة على توفير احتياجات المجتمع من المواد الغذائية الضرورية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بصورة منتظمة.

–

3.2 مؤشرات قياس مستوى الأمن الغذائي:

إن المعايير المستخدمة لتحديد مستوى الأمن الغذائي لأي بلد يمكن حصرها فيما يلي: (قصوري، 2012، الصفحات 63-64-65)

- **مؤشر الاكتفاء الذاتي**: هو عبارة عن حاصل قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتحسب كما يلي:

درجة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/ الاستهلاك الكلي) ×100

هذه النسبة تقيس درجة الاعتماد على الذات، فعندما تساوي 100٪ نقول إنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عند تساوي الإنتاج المحلي والمتاح للاستهلاك، ونقول أن هناك حالة من عدم الاكتفاء الذاتي عندما يكون المتاح للاستهلاك أكبر مما يتم إنتاجه محليا ويسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية.

- **حجم الواردات والمعونات الغذائية**: يعكس هذا المؤشر، كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية حيث:

حجم الفجوة الغذائية الفعلية = (مجموع الواردات الغذائية + المعونات الغذائية)

فإذا كان المؤشر موجبا، فهذا يدل على وجود فجوة غذائية وبما أن المعونات الغذائية تتحدد على أساس الظروف السياسية الدولية، والتي لا يمكن التحكم فيها، لذا عادة ما يعتمد العجز الغذائي على الاستيراد.

- **نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات**: يحدد هذا المؤشر قدرة دولة ما على تمويل فواتير الواردات الغذائية، ويتضمن هذا المؤشر في جانب الأمن الغذائي، سبل تمويل العجز الغذائي، فإذا ارتفعت نسبة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات، ستؤدي إلى تفاقم مشكلة الأمن الغذائي.

3. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

1.3 تعريف التنمية الفلاحية:

يمكن تعريف التنمية الفلاحية على أنها: "مجموعة من السياسات والتدابير التي يتم إتباعها من أجل إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، والتي من شأنها أن تزيد في الإنتاجية الزراعية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في سبيل الرفع من مستوى الدخل الوطني والرفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع". (مزريق و بن الدين، 2022، صفحة 339)

كما تعرف على أنها: "ذلك التغيير المقصود والمخطط له، من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف الرفع من الإنتاج الزراعي وتوسيع رقعة الأرض الزراعية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة". (مزريق و قطاب، 2022، صفحة 138)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف التنمية الفلاحية على أنها عملية تخطيط لتعزيز الإنتاجية من خلال وضع إجراءات وتدابير تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتوسيع المساحات المزروعة بغية المساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

2.3. البرامج التنموية الفلاحية:

قررت الدولة الجزائرية إتباع سياسة التجديد الفلاحي والريفي كخطة متواصلة للفترة (2015-2019) في إطار تنمية القطاع الفلاحي، وهذا نتيجة للنتائج الايجابية التي حققتها من خلال البرنامج الذي سطرته والخطة السابقة (2009-2014)، مع تدعيمها ببرامج جديدة حفاظا على الجهود الرامية إلى تعزيز زيادة الإنتاجية، وتعزيز آليات حماية الإنتاج الوطني. (مزريق و قطاب، 2022، صفحة 142)

إذ تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019، على تنمية الزراعة والثروة الحيوانية من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي ودعم المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على تعزيز الإنتاج الغابي، بينما تقوم الركيزة الثالثة على تركيز الجهود متابعة وتدعيم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، والعمل على تطوير نسبة صادرات السمك وتوفير الحماية والوقاية الكافية لأماكن الصيد. ويهدف هذا المخطط على تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- متوسط نمو القطاع الفلاحي بـ 05٪ وبقيمة إنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛
- العمل على تخفيض قيمة الواردات بـ 2 مليار دولار، والرفع من الصادرات بـ 1,1 مليار دولار؛
- توفير 1500,000 منصب شغل.

وقد تم تحقيق مجموعة من النتائج سنة 2020 منها: رفع الإنتاج الفلاحي إلى قيمة 200 ألف طن، الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل وخلق 40 ألف منصب آخر، تحقيق رقم أعمال يصل إلى 110 مليار دينار جزائري، وحشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي. (جعفري و عدالة، 2018، صفحة 109)

3.3 الإمكانيات الفلاحية:

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية التي تمثل قيمة مضافة هامة لاقتصاداتها، وبالرغم من كون الجزائر من الدول النفطية إلا أن الزراعة تبقى الخط الخلفي للقطاع الصناعي، وهذا راجع إلى الإمكانيات والمقومات الطبيعية والزراعية التي تتوفر عليها والتي يمكن أن تسمح بضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان.

1.3.3 الأراضي الزراعية

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي، وعلى أساس طبيعتها تتحدد نوعية وحجم المحاصيل الزراعية بشكل مستمر، إذ تتربع الجزائر على مساحة تقدر بـ 238 مليون هكتار.

جدول 01: توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2015–2020)

البيان:	المساحة الإجمالية (ألف هكتار)	الأراضي الزراعية (ألف هكتار)			الغابات (ألف هكتار)
		الأراضي الصالحة للزراعة	المروج والمراعي	مجموع الأراضي	
2015	238174,10	8488,03	32968,513	41456,543	4220,31
2016	238174,10	8494,57	32910,650	41405,22	4082.45
2017	238174,10	8534,60	32798,673	41333,273	4090.98
2018	238174,10	8568.58	32788,83	41357.41	4069.76
2019	238174,10	8563.66	32752.53	43968.65	4090,99
2020	238174,10	8517.02	32841,83	41358.85	1949,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (المجلد 41– 38)

حسب ما أفادت به التقارير الإحصائية، فقد قدرت مساحة الأراضي الفلاحية سنة 2015 بـ 41,45 مليون هكتار ما يعادل نسبة 17,4٪ من المساحة الإجمالية للجزائر، حيث تتوزع ما بين الأراضي الصالحة للزراعة والتي لم يستغل من هذه المساحة سوى 8,48 مليون هكتار أي ما يقارب نسبة 20,4٪، وهي نسبة ضعيفة إلى حد ما رغم ارتفاعها المستمر لتوفير الاحتياجات الغذائية من الموارد الزراعية، وأراضي المراعي والمروج بمساحة 32,9 مليون هكتار، كما تقدر مساحة الغابات لسنة 2015 بـ 4,22 مليون هكتار والتي يمكنها أن تكون مصدرا للعديد من المنتجات الزراعية والغذائية، وهي في تراجع مستمر بسبب التدهور الذي تتعرض له المساحات الغابية في الجزائر جراء الحرائق التي أتلفت الكثير من المساحات.

2.3.3 الموارد المائية

تزخر الجزائر بموارد مائية سطحية وجوفية متنوعة، ويرجع ذلك أساسا إلى تنوعها الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول والمناطق العربية والافريقية، حيث يمكن تقسيم هذه الموارد إلى موارد تقليدية كمياه الأمطار والأحواض الجوفية والمياه

السطحية، وموارد غير تقليدية، بحيث تقدر إمكانيات الجزائر من الموارد المائية الحقيقية بنحو 19,4 مليار م^3 سنويا، أما عن حجم الموارد المائية المتجددة فيقدر بـ 14,4 مليار م^3، يقع 95 ٪ في شمال البلاد حيث تنقسم الطاقات المائية إلى 11,4 مليار م^3 كموارد سطحية و 3 مليار م^3 من المياه الجوفية، في حين تمثل المياه الغير متجددة 5 مليار م^3 يقع معظمها في جنوب البلاد. (غفصي، 2020، صفحة 27)

3.3.3 القوى العاملة

تعد القوى العاملة من النقاط الأساسية التي تساهم وبشكل كبير في تنمية القطاع الفلاحي وتلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات الفلاحية.

الشكل 01: توزيع القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة (2015–2020)

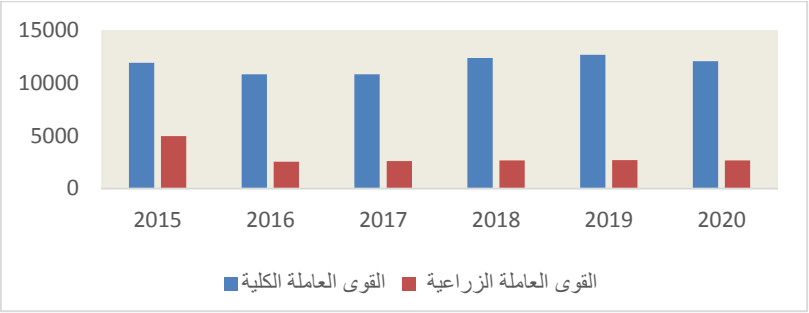

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (المجلد 41– 38)

أصبحت العمالة الفلاحية تمثل 2650 ألف نسمة من إجمالي القوى العاملة الذي قدر بـ 12102 ألف نسمة سنة 2020، وهي في انخفاض مستمر عما كانت عليه سنة 2015 رغم أن حجم العمالة الكلي في تزايد مستمر من سنة لأخرى فقد كان هناك 4959 ألف نسمة عامل فلاحي مقابل 11931 ألف نسمة، وهذا راجع لجملة من الأسباب كعزوف الشاب الجزائري عن العمل في القطاع الفلاحي، وتوجهه لقطاع الصناعة والخدمات، وتفشي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، نظرا لضعف الخدمات الرئيسية من صحة وتعليم، واستبدال العمل التقليدي في المزارع بالمكننة الفلاحية.

4.3 تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر

1.4.3 الإنتاج النباتي

يعد الإنتاج النباتي من أهم مكونات الوجبة الغذائية للفرد الجزائري، بما فيها الحبوب، البقوليات، الفواكه والخضروات، وسنحاول عرض أهم التطورات الحاصلة على الإنتاج النباتي خلال فترة 2015–2020.

الشكل 02: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2015–2020

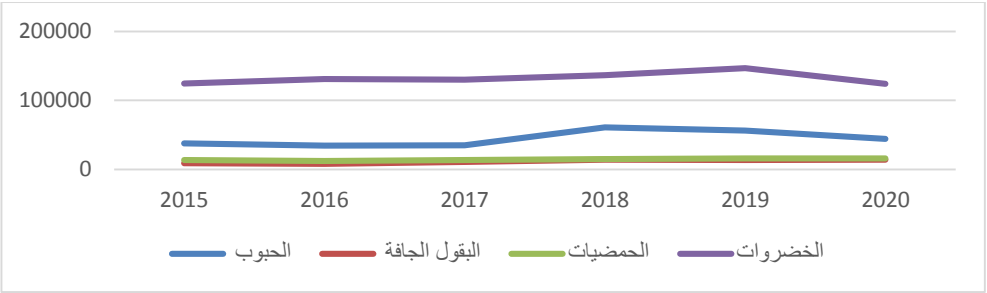

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (المجلد 41– 38)

من الملاحظ أن الثقافة الاستهلاكية للفرد الجزائري ذات طابع نباتي، غير أنه يشهد هذا الطابع تذبذبا كبيرا حيث بلغ إنتاج البقول الجافة 874 طن سنة 2015 مقابل 37610 طن من الحبوب، وبدأ في الارتفاع إلى غاية 2020 حيث قدر بـ 13988 طن و56322 طن للمنتجين على التوالي، ذلك راجع إلى تثمين الأراضي الفلاحية وتوسيع المساحات المروية وإدماج الأسمدة والبذور، إلا أنه يبقى إنتاج البقول الجافة ضعيف نوعا ما رغم اتجاهه التصاعدي.

في الجانب الآخر، نلاحظ ضعف إنتاج الحمضيات نظرا لتأثره بالتغيرات المناخية، أما إنتاج الخضروات فهو في تزايد مستمر وبمعدلات مرتفعة من سنة لأخرى بسبب توفر المياه الكافية للري إلى جانب نوعية التربة.

1.4.3 الإنتاج الحيواني

الشكل 03: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2015–2020

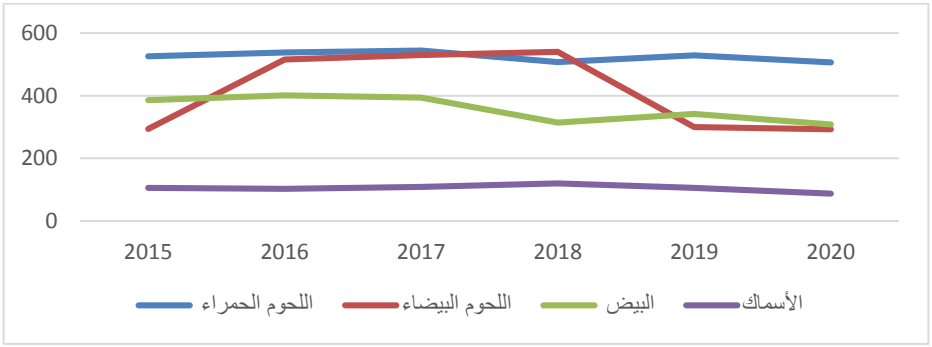

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (المجلد 41– 38)

من خلال الشكل البياني، نلاحظ أن الإنتاج الحيواني شهد تذبذبا مستمرا بصفة عامة، وللتخصيص فقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء أقصى قيمة له سنة 2015 بحوالي 543,89 طن، ثم بدأ في الانخفاض وهذا بسبب انخفاض الطلب عليه مما جعل الكثير من منتجي اللحوم يتراجعون عن ذبح الماشية، بالإضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض وسط الأغنام والأبقار، أما إنتاج اللحوم البيضاء فهي تعيش حالة من عدم الاستقرار خاصة سنتي 2019 و2020، ذلك راجع إلى المشاكل المعهودة المرتبطة بالأسعار، وكذا انعدام سبل تطوير الشعبة والارتقاء بها. هذا ما جعل إنتاج البيض يمشي بنفس الوتيرة.

ومن حيث إنتاج الأسماك فقد بلغ 86,90 طن سنة 2020، هذه القيمة سجلت بعد الانخفاض الذي شهدته لسنتين متتالين، هذا بسبب ضعف الإمكانيات الصيدية واختلاف الأساليب المستعملة في عمليات الصيد.

4. دراسة وضعية الأمن الغذائي بالجزائر

1.4 تطور حجم الناتج المحلي والزراعي

جدول 02: الناتج المحلي والزراعي الإجمالي خلال الفترة 2015–2020

(الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي الإجمالي	مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي %
2015	166894,00	4176,21	19718,00	11,81
2016	160090,44	3920,33	19551,48	12,21
2017	167574,80	4016,56	20565,07	12,27
2018	204523,00	4801,01	20769,54	10,16
2019	171157,86	3980,42	25291,00	14,78
2020	147688,69	3337,60	20756,16	14,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (المجلد 41– 38)

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذبا خلال الفترة (2015–2020)، حيث ارتفع قيمته من 166894 دولار أمريكي سنة 2015 إلى 204523 دولار أمريكي سنة 2018، ويعود ذلك للإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لينخفض سنة 2019 وتصل قيمته إلى 171157,86 دولار أمريكي، وقد يرجع سبب هذا الانخفاض إلى قلة اليد العاملة في القطاع الفلاحي والنزوح الريفي.

أما قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت تحسنا ملحوظا، إذ انتقلت قيمته من 4176,21 دولار أمريكي سنة 2015 إلى 4801,42 دولار سنة 2018، هذا الارتفاع يعبر عن الإمكانات الضخمة التي رصدتها الدولة من خلال تنفيذ برامج التنمية الفلاحية والهادفة تماما بدفع إلى دفع القطاع الفلاحي من خلال زيادة الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. كما أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تحسنا خلال الفترة (2015–2020) إذ انتقلت من 11,81 % إلى 14,05 % سنة 2020 وهذا راجع إلى التحسن الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية، إلا أن هذه النسبة تعد جد ضئيلة مقارنة بالإمكانات التي تمتلكها الجزائر في القطاع الزراعي.

2.4 تطور قيمة الصادرات والواردات

جدول 03: تطور قيمة الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2015–2020

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري
2015	34796.0	648.1	221.3	51803.1	10247.8	8297.2	17007.1-
2016	300027.6	867.3	349.1	46059.2	10309.1	7603.0	16031.6-
2017	35191.1	756.8	328.3	47089.5	10332.2	7212.1	11898.4-
2018	41797.3	1239.8	342.9	46333.1	10306.0	7385.9	4535.8-
2019	35823.5	1299.8	410.6	41934.1	9682.3	6925.9	6110.6-
2020	22483.1	1404.6	477.6	34665.4	8462.3	7601.1	12182.3-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (المجلد 41- 38)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة الصادرات الزراعية عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2015–2020) حيث انتقلت من 648,1 إلى 1404,6 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع للارتفاع الذي عرفته الصادرات الغذائية إذ انتقلت من 221,3 إلى 477,6 مليون دولار أمريكي، أما قيمة الصادرات الكلية فقد عرفت تطورا خلال نفس الفترة، إذ بلغت قيمتها 34796 مليون دولار أمريكي سنة 2015 واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 41797,3 مليون دولار أمريكي سنة 2018، إلا أنها انخفضت في السنوات الأخرى لتصل إلى 22438,1 مليون دولار أمريكي وذلك لانخفاض قيمة المحروقات،

وهذا ما يعني أن نمو الصادرات الكلية أكبر بكثير من الصادرات الزراعية، وبالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية فبالرغم من ارتفاعها نتيجة للإصلاحات الزراعية إلا أن نسبتها تبقى ضعيفة.

أما فيما يخص الواردات الكلية فقد عرفت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة (2015-2020) وذلك في إطار تنفيذ توصيات الحكومة بتقليل الاستيراد، ونتيجة لذلك تم تحقيق انخفاض في قيمة العجز في الميزان التجاري مقارنة بسنة 2015.
وبالنسبة للواردات الزراعية فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2015-2018) لتصل إلى 10306 مليون دولار أمريكي، إلا أنها انخفضت سنتي 2019 و2020 وهذا راجع لانخفاض الواردات الغذائية التي انتقلت من 8297,2 إلى 7601,1 مليون دولار أمريكي.

3.4 تطور معدلات الاكتفاء الذاتي

جدول 04: تطور معدلات الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2015-2020

%

السنوات	الحبوب	البقول الجافة	الخضر	الفواكه	اللحوم	الأسماك
2015	21.2	50.0	99.6	92.9	92.4	77.1
2016	20.5	51.4	99.4	95.2	94.1	77.0
2017	21.2	50.5	100	99.3	95.6	84.8
2018	21.2	38.0	99.8	100.2	95.6	84.8
2019	24.7	39.5	100.1	97.6	93.6	90.3
2020	25.1	37.5	99.8	96.1	96.0	89.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (المجلد 41- 38)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الحبوب من المنتجات الفلاحية التي تحتل الصدارة في الفجوة الغذائية حيث بلغت 74,9٪ سنة 2020 أي بنسبة اكتفاء ذاتي 21,2٪ على الرغم من مستوى الإنتاج الجيد الذي يعرفه هذا المنتج، تليها البقوليات التي شهدت هي الأخرى تناقص متواصل في معدلات الاكتفاء الذاتي، حيث يعود تدني هذه المعدلات إلى الاستهلاك الواسع لهما كما يدل على أن الإنتاج الوطني لم يغطي الطلب الوطني، أما عن باقي المنتجات، فقد عرفت معدلات اكتفاء ذاتي عالية وصلت إلى ٪100 بالنسبة للخضر مثلا، لكن هذا لا يعكس الصورة الحقيقة لحجم الإمكانيات التي يملكها الإنتاج الوطني.

5 خاتمة

يعد القطاع الفلاحي أحد المقومات الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، وقد مكنته قدراته الفلاحية المختلفة كالموارد الطبيعية (الأراضي والمياه) والبشرية (المزارعين)...إلخ من تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي نسبي، لكن لا تزال شعبة الحبوب تعاني من العجز، باعتبارها من السلع الأساسية التي يحتاج الفرد إلى إدراجها في وجباته الغذائية، في حين تراجع وضع القطاع الفلاحي رغم كل الإصلاحات والبرامج التنموية التي طبقتها الدولة ومحاولتها لتثمين عنصر الأرض خلال الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تنامي الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة (سنتي 2019–2020) الذي كان سببه الهبوط التنازلي في حجم العمالة، وفيما يتعلق بالميزان التجاري، فعلى الرغم من أن حجم الواردات والصادرات من المنتجات الزراعية في المبلغ الإجمالي يسير في اتجاه تصاعدي، إلا أنه لا يزال هناك عجز.

على هذا الأساس فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها في النقاط التالية:

النتائج:

- تدني نسبة مساحة الأراضي الفلاحية مقابل المساحة الإجمالية للجزائر؛
- نقص الموارد المائية بما فيها الأراضي المجهزة بأنظمة الري المقدرة بـ 1,4 مليون هكتار؛
- تفاقم ظاهرة النزوح الريفي نظرا لضعف الخدمات الصحية والتعليم؛
- هجرة الشباب نحو قطاع الصناعة والخدمات مما أدى إلى نقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي؛
- تدني مردودية المحاصيل الزراعية للبقول الجافة والحبوب رغم الاتجاه التصاعدي لهما مما جعل معدلات الاكتفاء الذاتي ضعيفة؛
- ارتفاع قيمة الصادرات الغذائية نتيجة الإصلاحات الزراعية إلا أن نسبتها تبقى ضعيفة؛
- انخفاض في قيمة الواردات الكلية خلال الفترة (2015–2020) وذلك في إطار تنفيذ توصيات الحكومة بتقليل الاستيراد، ونتيجة لذلك تم تحقيق انخفاض في قيمة العجز في الميزان التجاري،
- تسجيل ارتفاع في نصيب الفرد الجزائري وهذا يعبر عن الإمكانيات الضخمة التي رصدتها الدولة من خلال تنفيذ برامج التنمية الفلاحية؛
- تحسن نسبة مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك راجع إلى التحسن الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية، لكنها نسبة تعد ضئيلة مقارنة بإمكانيات الجزائر في القطاع الفلاحي.
-

الاقتراحات:

- ترشيد استغلال الموارد الفلاحية من خلال توسيع الأراضي الزراعية والمحافظة عليها؛
- الحد من ظاهرة الهجرة الريفية من خلال توفير مشاريع استثمارية فلاحية جديدة وتحسين المستوى الخدماتي للسكان في الريف؛
- توفير أساليب الري الحديثة للحد من ندرة المياه، والرفع من انتاج المحاصيل الزراعية التي تعتمد على الزراعة المروية؛
- توفير آليات خاصة للحد من حرائق الغابات والتقليل من حدة خسائرها؛
- توفير مناصب شغل خاصة في المناطق الريفية وتوفير المواد الأولية للتصنيع والنهوض بقطاع الصناعات الغذائية؛
- تحسين البنية التحتية وتشجيع الفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي، وذلك بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتخفيض فواتير الاستيراد، مما يمهد الطريق لتحقيق الأمن الغذائي.

6 المراجع:

الأطروحات:

حمزة دبار. (2019). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2016، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

ريم قصوري. (2012). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

محمد مصطفى سالت. (2017). التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر –من خلال شعبة القمح–. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

مريم رحماني. (2021). دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

المقالات:

توفيق غفصي. (2020). واقع مقومات الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه دراسة في الفترة 2002-2016، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد03 ، ص 27.

جمال جعفري، و العجال عدالة. (2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000- 2015، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02 ، ص 109.

سامي زيادي. (2023). مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي –دراسة حالة الدول العربية–، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 01 ، ص 365.

عاشور مزريق، و فتيحة بن الدين. (2022). مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، حالة برامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة: 2010-2019، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 7،العدد 02 ، ص 339.

فاتحة مزريق، و عاشور قطاب. (2022). دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية عاى مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 6، العدد 02، ص 142.

مبروك قويسي، و كمال بن موسى. (2022). تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7، العدد 02، ص 431.

وسيلة دوفي، و قرمية واعر. (2021). دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8، العدد 02، ص 68.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (المجلد 41-38).